ساركوزي يدلي بإفادته لقضاة حول تمويل حملته الانتخابية في 2012

باريس – «وكالات»: أدلى الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي أمس الثلاثاء أمام قضاة للتحقيق بإفادته حول فواتير مزورة وحسابات حملته الرئاسية التي جرت في 2012، في قضية يمكن أن تؤدي الى توجيه اتهام قضائي رسمي اليه.

ولم يتضح أن كان القضاة في باريس سيوجهون تهمة رسمية الى رئيس الدولة اليميني السابق (2007 – 2012) الذي يناور للترشح الى الرئاسة مجددا في 2017.

ويتعلق التحقيق الذي يحمل اسم بغماليون، الشركة التي تظلمت بعضا من تجمعاته الانتخابية، بنظام فواتير مزورة لاخفاء تجاوز السقف القانوني لنفقات حملات الانتخابات الرئاسية المحدد ب22.5 مليون يورو.

وتتعلق هذه الفواتير المزورة بنفقات تبلغ حوالى 18.5 ملايين يورو وضعت على حساب حزب «الاتحاد من اجل حركة شعبية» (الذي سمي لاحقا «الجمهوريون») وكان يفترض ان تدخل في حسابات حملة ساركوزي.

واعترف عدد من كبار مسؤولي بغماليون، كمحاسبها وعدد من المسؤولين السابقين في «الاتحاد من اجل حركة شعبية» بحصول هذا التزوير لكن اياً من الاطراف لم يتهم ساركوزي باتخاذ قرار بشأنه او حتى معرفته به.

ولطالما نفى ساركوزي الذي خسر امام الرئيس الحالي فرنسوا هولاند اي معرفة بالحسابات المزورة.

بعد خسارته، اعلن ساركوزي التقاعد من السياسة لكنه عاد الى الساحة بعد عامين على رأس حزب «الجمهوريون» ويستعد لخوض الانتخابات التمهيدية لحزبه هذا الخريف للمنافسة في انتخابات مايو 2017 الرئاسية.

غير ان طريق العودة الى السلطة اتت اكثر وعورة من المتوقع لساركوزي الغارق في عدة فضائح فساد فيما بدا عاجزا عن جذب دعم شعبي كبير. واتى الرئيس السابق بعد خصمه في يمين الوسط الان جوبيه بفارق كبير في استطلاعات الرأي.

لم تساعد فضيحة التمويل الانتخابي طموحات ساركوزي، حيث تم مؤخرا توسيع التحقيق فيها ليتجاوز انشطة بغماليون.

فالتحقيق اظهر ان الرئيس السابق طلب اجراء مزيد من التجمعات الانتخابية، وحصل عليها بالفعل، فيما كان مدير حملته غيوم لامبير صرح للشرطة انه اطلعه على مذكرة من المحاسب المختص تشير الى احتمال تجاوز السقف وتحظر اي انفاق اضافي.

في جلسة استماع في سبتمبر 2015 اكد ساركوزي للمحققين انه لا يذكر ذلك مقللا من الكلفة الاضافية للقاءات المذكورة، معتبرا ان الجدل القائم بشأنها «مهزلة». كما نسب مسؤولية الفواتير المزورة الى شركة بغماليون والحزب الذي كان برئاسة جان فرنسوا كوبي آنذاك.

حاليا ينظر القضاة في التحقيق الموسع في مبلغ 13.5 ملايين يورو اضافي انفقه الحزب نفسه على الحملة الانتخابية وتم انذاك التصريح عن 3.0 ملايين منه فحسب.

ووجه القضاة حتى الان الى 13 مسؤولا سابقا في «الاتحاد من اجل حركة شعبية» وبغماليون اتهامات رسمية بالتزوير واستغلال الثقة والاحتيال والتمويل الانتخابي خلافا للقانون.

نيكولا ساركوزي

الموافقة على 38 ترشيحاً جديداً للانتخابات التشريعية في إيران

الرئيس الإيراني حسن روحاني

طهران – «وكالات»: وافق مجلس صيانة الدستور على 38 ترشيحا جديدا للانتخابات التشريعية المرتقبة في 26 فبراير في ايران ليرتفع بذلك عدد المرشحين الى 6229 كما افادت وكالة الانباء الايرانية الرسمية.

وقال حسين علي اميري نائب وزير الداخلية «تمت الموافقة على 38 ترشيحا جديدا في مختلف المحافظات، بدون تحديد انتمائهم السياسي.

واعلن مسؤولو تحالف الاحزاب الاصلاحية والمعتدلة الذي احتجوا على الرفض الكثيف لترشيحهم وخصوصا شخصيات الصف الاول، انهم تمكنوا من تقديم لوائح في كل دوائر البلاد وخصوصا مرشحين غير معروفين كثيرا.

ومجلس الشورى الذي يهيمن عليه المحافظون يضم حاليا 290 عضوا.

وفي طهران، سيعرض الاصلاحيون الذين تحالفوا مع الاحزاب المعتدلة المقربة من الرئيس حسن روحاني لائحة من 30 مرشحا للمقاعد الـ30 التي يفترض ان تشغل في العاصمة. وسينشرون لوائحهم في وقت قريب جدا.

وتشير التحالف الكبير للمحافظين لوائحه وخصوصا في طهران حيث هناك ست نساء من اصل الثلاثين مرشحا.

وتقدمت لائحة ثالثة هي «صوت الشعب» وتضم 20 عضوا برئاسة علي مطهري النائب المعتدل المحافظ والشخصية القوية الذي لا يوفر انتقاداته للسلطة.

ومطهري مدرج ايضا على لائحة تحالف الاحزاب الاصلاحية والمعتدلة، حيث ان القانون يسمح لمرشح ما ان يكون على عدة لوائح مختلفة.

وبالاجمال تم تسجيل اكثر من 12 الف ترشيح لكن اكثر من 51 في المئة من المرشحين اي 6229 وبينهم 586 سيتمكنون من خوض الانتخابات التي تجري بالغالبية على دورتين.

وستبدأ الحملة الرسمية الخميس ما يمهل المرشحين مدة اسبوع فقط لاقناع الناخبين.

وبحسب القانون فان المرشحين الذين يحلون اولا ويحصلون على 25 في المئة على الاقل من الاصوات ينتخبون من الدورة الاولى.

ويامل الرئيس روحاني الذي انتخب لاربعة اعوام في 2013 في ان يشكل الاصلاحيون والمعتدلون غالبية في مجلس الشورى من اجل المضي قدما في سياسة الانفتاح والاصلاح التي يعتمدها.

ويعتزم ان يستفيد في الحملة من رفع العقوبات الدولية الذي تم في منتصف يناير اثر اتفاق ابرم في يوليو 2015 مع القوى الكبرى حول البرنامج النووي الايراني.

اليونان تعلن فتح أربعة مراكز لتسجيل اللاجئين لمواجهة أزمة الهجرة إلى أوروبا

مئات اللاجئين عند وصولهم إلى مرفأ بيريوس في اليونان

قبرص – «وكالات»: اعلنت اليونان الثلاثاء فتح اربعة من المراكز الخمسة المقررة لتسجيل المهاجرين في الجزر اليونانية الواقعة قبالة تركيا تلبي بذلك مطلبا اساسيا للاوروبيين من اجل ضبط تدفق المهاجرين الى اوروبا.

وقال وزير الدفاع اليوناني بانوس كامينوس الثلاثاء ان هذه المراكز «اصبحت جاهزة للعمل ولاستقبال اللاجئين» وهي تقع في جزر ليسبوس وكيوس وليروس وساموس التي تحاول التعامل مع تدفق المهاجرين الاتين من تركيا.

اما المركز الخامس الذي يقع في كوس حيث يقاوم جزء من السكان الفكرة خشية من تاثيرها على السياحة، فسيكون جاهزا «خلال خمسة ايام».

وسيكون كل مركز مجهزا بمنازل جاهزة كافية لاستقبال الف مهاجر يمضي كل واحد ثلاثة ايام ليتم تسجيله واخذ بصماته وتقرير ما اذا كان مرشحا للجوء الى الاتحاد الاوروبي في حين يتم ابعاد المهاجرين لغايات اقتصادية.

واحد الاهداف هو المساهمة في وقف الجهاديين الذين يستغلون ازمة الهجرة لدخول اوروبا بعد ان تبين ان رجلين من المجموعة التي نفذت هجمات باريس في نوفمبر وصلوا الى اوروبا عبر اليونان كلاجئين.

ومع اكثر من 850 الف مهاجر فروا من الحرب والفقر في الشرق الاوسط ومناطق اخرى عبر اليونان العام الماضي في طريقهم الى اوروبا الشمالية.

وخضعت اليونان لضغوط كبرى من الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي لمراقبة حدودها بشكل افضل واعطيت اثينا الاسبوع الماضي مهلة ثلاثة اشهر لمعالجة «الثغرات» تحت طائلة اخراجها من فضاء شنغن.

لكن رئيس الاتحاد الاوروبي دونالد توسك قال ان ابعاد اليونان من فضاء شنغن «لا يحل مشاكلنا» خلال لقاء مع رئيس الوزراء اليوناني الكسيس تسيبراس.

والى جانب كامينوس اشار وزير الشرطة اليوناني نيكوس توسكاس الى تراجع كبير في عمليات الوصول الى الجزر اليونانية في الايام الاخيرة.

وقال «تراجع عدد الوافدين الى الجزر من 2500 شخص يوميا الى حوالى 200. ومساء امس لم يصل احد. لكن من المبكر الاستنتاج وهذا يثبت ان تركيا هي المسؤولة عن تدفق المهاجرين».

ويستعد حلف شمال الاطلسي لاطلاق عملية في بحر ايجه للتصدي للمهربين الذين ينقلون مهاجرين من تركيا. واكد كامينوس ان القوة «منتشرة في بحر ايجه بانتظار تفاصيل عن الخطة العملانية التي تحضر في بروكسل».

وكان يفترض ان تفتح هذه المراكز ابوابها العام الماضي لكن العملية تاخرت مرارا. وتؤكد اثينا انها تسجل مهاجرين بمساعدة 400 موظف من وكالة فرونتكس الاوروبية.

من جهته، قال نائب وزير الدفاع ديمتريس قيتساس ان «اليونان احترمت تعهداتها وننتظر من الطرف الآخر ان يفعل ذلك». واضاف «يجب ان نرى ما اذا كانت اوروبا تريد البقاء فكرة تضامن او مجالا يريد ان يبقى فيه كل واحد منغلقا على نفسه في حصن سينهار».

ومن المقرر فتح مركزين آخرين داخل اليونان ينقل اليهما الاشخاص المسجلين بانتظار رد على طلباتهم للجوء، واحد في شيستو غير البعيدة عن العاصمة اليونانية والثاني في دياباتا بالقرب من تيسالونيكي (شمال البلاد).

كما في كوس حيث اطلقت شرطة مكافحة الشغب الغاز المسيل للدموع على السكان الذين احتجوا في نهاية الاسبوع على فتح المركز، احتج بعض السكان بشدة ايضا على فتح المراكز الاخرى.

موسيفيني الأوفر حظاً في الانتخابات الرئاسية من معارضة تحلم بدورة ثانية في أوغندا

الرئيس الأوغندي يوويري موسيفيني

تشهد اوغندا غدا الخميس انتخابات رئاسية يبدو الرئيس يووري موسيفيني الذي يتولى الحكم منذ 30 عاما، الاوفر حظا للفوز فيها وان كانت المعارضة التي تخوض السباق مرة اخرى مشتتة، تعمل بكل قوتها لدفعه الى دورة ثانية غير مسبوقة.

وسيختار حوالى 15 مليون ناخب بين موسيفيني (75 عاما) الذي يطمح الى ولاية خامسة من خمس سنوات، وبين سبعة مرشحين آخرين يشكل اثنان منهم فقط هما المعارض التاريخي كيزا بيسيغي ورئيس الوزراء السابق اماما مبابازي، تهديدا حقيقيا له.

ومنذ استقلالها في 1962، لم تشهد اوغندا البلد المحصور في شرق افريقيا والتي يقدر عدد سكانها ب 37 مليون نسمة، انتقالا سلميا يوما. فنصف الناخبين لم يعرفوا إلا موسيفيني رئيسا.

ويستطيع موسيفيني الذي وصل الى الحكم في 1986 بعدما استولى على كمبالا بواسطة «جيش المقاومة الوطنية» الذي كان يقوده واطاح الرئيس المستبد ميلتون اوبوتي، ان يستند الى القوة المالية الانتخابية لحزبه «حركة المقاومة الوطنية».

وبعدما تراجعت على امتداد الانتخابات (75 في المئة في 1996 و69 في المئة في 2001 و59 في المئة في 2006)، سجلت نتائج موسيفيني ارتفاعا في الانتخابات السابقة في 2011، وبلغت 68 في المئة.

لكن عددا كبيرا من مرشحي المعارضة رفض تلك النتائج وانتقد عمليات الغش والتزوير التي قام بها النظام.

وحتى لو اعربت المعارضة عن قلقها من امكان حصول اعمال عنف وانهمت الشرطة بممارسة القمع، وأخذت الحكومة عليها في المقابل انشاء ميليشيات مسلحة، اتسمت الحملة الانتخابية مع ذلك بالهدوء.

وبعقد المرشحون الرئيسيون اجتماعات لناشطي احزابهم الثلاثاء في اليوم الاخير من الحملة التي تنتهي منتصف ليل الثلاثاء الاربعاء بينما لا يسمح باي نشاط سياسي الاربعاء.

وبلغ التوتر ذروته الاثنين لدى توقيف كيزا بيسيغي فترة قصيرة، فيما كان يقوم بحملة في كمبالا، وسقوط قتيل لدى إقدام الشرطة على تفريق مؤيديه بعنف.

وكان بيسيجي رئيس «منتدى التغيير الديموقراطي» اكد انه لن يترشح بعد هزائمه في 2001 و2006 و2011، معتبرا ان من المتعذر اجراء انتخابات حرة ونزيهة في اوغندا، لكنه انساق من جديد الى رغبته في ان يصبح رئيسا وترشح.

وقطع كيزا بيسيجي الذي كان طبيبا شخصيا لموسيفيني في فترة المقاومة، ووزيرا مرات عدة، علاقته بالنظام اواخر التسعينيات. وهو يتمتع بشعبية حقيقية وخصوصا في المدن، لكن لا تتوافر لديه موارد شبيهة بموارد موسيفيني.

اما نقطة الضعف التي يواجهها أماما مبابازي، فهي صلاته القريبة السابقة مع الحكم. فقد كان رئيسا للوزراء بين 2011 و2014، ثم فقد حظوته وعزل على خلفية التنافس مع رئيس الدولة في اطار «حركة المقاومة الوطنية» تمهيدا للانتخابات الرئاسية.

وعلى رغم مشاورات طويلة، اخفقت المعارضة في الاتفاق على مرشح واحد. وتامل مع ذلك في دفع موسيفيني الذي ترجح استطلاعات الرأي فوزه في الدورة الاولى ب 51 في المئة من الاصوات، الى دورة ثانية.

ويتوافر لحركة المقاومة الوطنية تاييد قوي في الارياف وموارد مالية لا تقارن بموارد المعارضة التي تجيد استخدامها من خلال الاستعانة بدعم الانصار.

ولاحظ هنري موغوزي العضو في هيئة تشرف على نفقات الحملات الانتخابية، ان «قيمة نفقات حزب السلطة خيالية». ولم يتردد في القول «لقد تم شراء الانتخابات في اوغندا بدلا من تزويرها».

وقالت غبريال لينش من جامعة واريك البريطانية «لسنا بحاجة الى تزوير الانتخابات»، مشيرة الى ان «الترهيب» يكفي لمنع الناس من التصويت للمعارضة.

وقد يكون مصير الانتخابات رهنا بالمشاركة التي تراجعت من 72.6 في المئة في 1996، في اول انتخابات رئاسية مباشرة، الى 59.3 في المئة في 2011.

وموسيفيني الذي يفرض نفسه لاعبا اقليميا لا يمكن تجاوزه، بفضل مشاركته الثابتة في قوة الاتحاد الافريقي للسلام في الصومال (اميصوم)، حال دون تدخل المجموعة الدولية كثيرا في ادارته الداخلية.

وبعدما اوقفت النضخم، شهدت اوغندا في التسعينيات وفي العقد الماضي نموا كبيرا بلغ متوسطه 7 في المئة ثم تراجع واستقر عند 4.8 في المئة في 2014، كما قال البنك الدولي.

لكن اقتصادها ما زال يعتمد الى حد كبير على الزراعة (80 في المئة من اليد العاملة) ولا يؤمن فرص عمل كثيرة تتراقق مع نموها السكاني الكبير (3.3 في المئة في 2014).

سبعة قتلى في انفجار ناجم عن تسرب غاز في ياروسلاف وسط روسيا

موسكو – «وكالات»: اعلنت السلطات الروسية مقتل سبعة اشخاص على الاقل احدهم طفل وجرح تسعة آخرين في انفجار ناجم عن تسرب غاز في مبنى سكني الثلاثاء في مدينة ياروسلاف وسط روسيا.

وقالت وزارة الحالات الطارئة لوكالة الانباء العامة تاس ان «العدد الاجمالي للاشخاص الذين قتلوا ارتفع الى سبعة اشخاص»، بعد العثور على ثلاث جثث اخرى.

وكان حاكم المنطقة سيرغي ياستريبيوف تحدث في حصيلة اولى عن مقتل اربعة اشخاص وفقدان آخرين.

وقالت الوزارة ان «بين الضحايا طفلين هما مراهقة وصبي في الخامسة من العمر» وعدد من النساء.

وكان حاكم المنطقة ذكر ان الضحايا هم بشكل اساسي سكان شقق مجاورة دمرت جدرانها في الانفجار الذي وقع عند الساعة 4.20 (1.20 ت غ).

وقالت وزارة الحالات الطارئة لوكالة تاس ان تسعة اشخاص آخرين نقلوا الى المستشفى لاصابتهم بجروح. واعلنت السلطات انها ارسلت اكثر من 550 من رجال الانقاذ و130 آلية.

وقال ممثل الوزارة ليونيد بيلياييف لقناة روسيا 24 ان «خطر انهيار المبنى قائم لانه بني مثل بيت من ورق».

من جهتها، قالت لجنة التحقيق الروسية انها فتحت تحقيقا جنائيا في الانفجار للتحقق من مدى تطبيق معايير السلامة في المبنى.

وانفجارات الغاز شائعة في روسيا. وقد وقع آخر انفجار خطير في فبراير 2012 وادى الى انهيار جزء كامل من مبنى وتسع طبقات ودمر عشرين شقة. وقتل عشرة اشخاص في هذا الانفجار الذي وقع في استرخان (جنوب).

رجال إطفاء وعمال إغاثة في مكان انفجار ناجم عن الغاز في وسط روسيا